



مدى استجابة استراتيجية وزارة العدل وخطتها التنفيذية
للسنوات 2014-2016 لقضايا الأطفال الشهود على الجريمة
وضحاياها ومرتكبيها



نحو عدالة حامية لحقوق الأطفال
Towards protective justice for children right

المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي

مدى استجابة استراتيجية وزارة العدل وخطتها التنفيذية للسنوات 2014-2016 لقضايا الأطفال الشهود على الجريمة وضحاياها ومرتكبيها

نحو عدالة حامية لحقوق الأطفال

تم إعداد هذه الدراسة من قبل المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي
بتمويل من مفوضية الاتحاد الأوروبي
إن الآراء الواردة في هذه المادة لا تعبر بالضرورة عن آراء مفوضية الاتحاد الأوروبي
لا مانع من الاقتباس شريطة الإشارة إلى المرجع
جميع الحقوق محفوظة للمنظمة الدولية للإصلاح الجنائي
أيلول/ سبتمبر 2014م

فهرس المحتويات

الصفحات	الموضوع
3	تقديم
5	المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي
7	الملخص
9	مقدمة الدراسة
11	أولاً: شكل ومضمون استراتيجية وزارة العدل، وخطتها التنفيذية للسنوات 2014 -2015:
21	ثانياً: استراتيجية وزارة العدل، وخطتها التنفيذية للسنوات 2014- 2015، من منظور نقدي:
23	ثالثاً: حجم الأنشطة التنفيذية الخاصة بالطفل في إطار استراتيجية وزارة العدل وخطتها التنفيذية للسنوات 2013-2014 قبل وبعد ورشة العمل المعقودة في الفترة 17-02 آذار 2014 :
24	جدول توزيع محاور الخطة التنفيذية وأهدافها حسب عدد الأنشطة الرئيسية والتفصيلية الخاصة بالطفل

مقدمة:

لإحداث التغيير الإيجابي في نظم العدالة لا بد لها من سياسات واضحة قابلة للتنفيذ وفعالة في تحقيق أهدافها بانسجامها مع معايير ادارة نظم العدالة وصدقتها للاطفال وحساستها نحو النوع الاجتماعي وتلبية اهداف تحقيق العدالة وحماية المجتمع والضحايا واتباعها نهج قائم على حقوق الانسان وتنفيذ التدابير التي من شأنها اعادة تاهيل مرتكبي الجرائم وحماية ضحايا الجريمة والشهود عليها .

لقد جاءت هذه الدراسة التحليلية لاستراتيجية وزارة العدل كأحد متطلبات مشروع تعزيز نظم عدالة الاطفال الممول من الاتحاد الاوروبي لبيان وضع الأطفال مرتكبي الجرائم وضحاياها والشهود عليها، ضمن هذه الاستراتيجية اعتمادا على النهج الذي تكرسه اتفاقية حقوق الطفل، التي تضمن حقوقهم العامة والخاصة والتكميلية من خلال تطبيق موادها بعامتها ومبادئها الأربعين واقتراح الانشطة التنفيذية التي تضمن معاملة الاطفال وفق تلك المبادئ والحقوق وتساهم في المحافظة على حمايتهم من اي مظاهر للتمييز وعلى بقائهم ونمائهم؛ وضمان مصالحهم الفضلى؛ وتدريب اجهزة انفاذ القانون على اليات مشاركة الاطفال في الامور .

ان الهدف من هذه الدراسة التحليلية هو بيان الوضع الحالي للاطفال ضمن الاهداف الاستراتيجية لوزارة العدل والمساهمة في وضع أنشطة تنفيذية من اجل تشكيل بيئة صديقة لهم من خلال ممارسات القائمين عليها، لقد كانت النتيجة التي خلصت اليها الدراسة ان استراتيجية وزارة العدل تحتاج الى التوسع في تضمين الخطة التنفيذية أنشطة متعلقة بتحسين ومهنة التعامل مع قضايا الأطفال المتهمين والمدانين بخرق القانون وضحايا الجريمة، والشهود عليها من الناحيتين الإدارية والحقوقية الإنسانية،

الأمر الذي يساعد على ضمان حقوقهم، لقد انبثق عن هذه الدراسة التحليلية ورشة عمل تشاركية لوضع خطة العمل التنفيذية لاستراتيجية وزارة العدل تضمنت أنشطة موجهة خصيصا لعدالة الاطفال وبلورة إجراءات العمل التي تساعد على تطبيق الخطة الاستراتيجية كأدلة الإجرائية والتشريعات وجوائز التميز والمناهج والموازنات والحملات الاعلامية(المطويات والبوسترات،.....) ونظم المراقبة والتقييم.

ان المنظمة الدولية للأصلاح الجنائي وهي تضع هذه الدراسة بين ايدي اصحاب المصلحة والاختصاص ترحو ان يكون ما ورد فيها مساعدا على توجيه الاستراتيجيات نحو الاستجابة للمعايير الدولية واعتبارات الخصوصية لقضايا الاطفال والنوع الاجتماعي.

تغريد جبر

المديرة الاقليمية للمنظمة الدولية للاصلاح الجنائي

المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي

هي منظمةٌ دوليةٌ غير حكومية تعمل على إصلاح نظم العدالة العقابية و الجنائية على صعيد العالم. وتهدف المنظمة في عملها إلى تطوير وتعزيز المعايير الدولية الخاصة بإدارة نظم العدالة، والحد من الاستخدام غير الضروري لعقوبة السجن و تشجيع اللجوء لاستخدام العقوبات البديلة القائمة على إعادة الإدماج في ظل مراعاة مصالح الضحايا. كما تعمل المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي في مجال منع التعذيب وسوء المعاملة، بالإضافة الى عملها من أجل إيجاد استجابة متناسبة وتأخذ بعين الاعتبار حساسية وضع النساء والأحداث في نزاع مع القانون. كما وتنشط المنظمة أيضاً في العمل على إلغاء عقوبة الإعدام. وتتسع رقعة عمل برامج المنظمة الإقليمية لتشمل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا الوسطى و الشرقية، وآسيا الوسطى و جنوب القوقاز. وتتمتع المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي بصفة استشارية في المجلس الاجتماعي والاقتصادي التابع للأمم المتحدة، و مجلس أوروبا وتحظى بصفة مراقب لدى كل من اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب واللجنة الأفريقية للخبراء حول حقوق و رفاه الطفل والاتحاد البرلماني الدولي.

مدى استجابة استراتيجية وزارة العدل وخطتها التنفيذية للسنوات 2014-2016 لقضايا الأطفال الشهود على الجريمة وضحاياها ومرتكبيها في ضوء التغذية الراجعة عليهما من ورشة العمل المعقود في شهر آذار من عام 2014

الملخص:

عقدت المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي بالتعاون مع وزارة العدل في فندق «الشيراتون» خلال الفترة 17-20 آذار 2014 ورشة عمل عنوانها «الأنشطة التنفيذية الخاصة بالطفل في إطار استراتيجية وزارة العدل 2014-2016»، أسفرت مخرجاتها عن زيادة الأنشطة التنفيذية الخاصة بالطفل من نشاط رئيسي واحد (الموازنة الصديقة للطفل) مدرج تحت نشاطات الهدف الرابع (إدخال مفاهيم النوع الاجتماعي في عملية التقاضي) المنبثق عن المحور الأول (المساهمة في تطوير منظومة النزاهة الوطنية من خلال قضاء مستقل وفعال)، إلى 49 نشاط رئيس موزعة على 126 نشاطا فرعيا، بحوالي 3 أنشطة فرعية لكل نشاط رئيس من الأهداف الـ 26 للمحاور الخمسة.

مقدمة:

اعدت وزارة العدل في المملكة الأردنية الهاشمية، مطلع عام 2014 استراتيجيتها لثلاث سنوات (2014-2016)، التي اعلنت عنها رسميا، واطلقتها للعمل في احتفال خاص اقامته لهذه الغاية. كما اعدت وزارة العدل أيضا مسودة خطتها التنفيذية المنبثقة عن استراتيجية عملها ، التي عقدت بشأنها ورشة عمل تدريبية في فندق « الشيرتون» خلال الفترة 2014/3/20-17 جاءت تحت عنوان « الأنشطة التنفيذية الخاصة بالطفل في إطار استراتيجية وزارة العدل 2014-2016»، نظمتها المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي ، وشارك فيها 20 موظفا وموظفة من موظفي بعض مديريات وزارة العدل، بينما قام على التدريب فيها خمسة مدربين- الدكتور محمد موسى و الدكتور فواز رطروط ومحمد شبانة وصلاح الصوباني وطلعت زنادقي- انصبت جهودهم جميعا على ست قضايا بعضها نظري وبعضها الآخر عملي، وتلك القضايا: نظم العدالة الصديقة للطفل والحساسة لنوعه الاجتماعي من منظور حقوقي إنساني، التخطيط الاستراتيجي لقطاع عدالة الأطفال بين النظرية والتطبيق، تميز أداء مؤسسات عدالة

الأطفال وشفافيتها، عدالة الأطفال في الأردن بين تشريعاتها النافذة ومشاريع تشريعاتها الجديدة، وتوزيع المحاور الخمس لاستراتيجية وزارة العدل واهدافها الـ 26 حول ما يدور في فلكها من الأنشطة الخاصة بالطفل الممكن تنفيذها في غضون ثلاث سنوات، ومصادر تحقق الأنشطة الخاصة بالطفل والتكاليف المالية لتلك الأنشطة.

وقد أتت الورشة محل الدراسة بأكملها، وما يؤكد ذلك بقية أجزاء هذا التقرير، الذي يبحث أوله في شكل ومضمون استراتيجية وزارة العدل، وخطتها التنفيذية؛ في حين يتناول ثانيه الملاحظات العامة والخاصة على استراتيجية وزارة العدل، وخطتها التنفيذية؛ بينما يدور ثالثة حول حجم الأنشطة التنفيذية الخاصة بالطفل في إطار استراتيجية وزارة العدل وخطتها التنفيذية قبل وبعد الورشة.

أولاً: شكل ومضمون استراتيجية وزارة العدل، وخطتها التنفيذية للسنوات 2014-2015:

اشتمل تقرير الخطة الاستراتيجية لوزارة العدل على أربعة فصول مترابطة عضويًا ووظيفيًا، وهي:

- أ- **الفصل الأول:** منهجية إعداد الخطة والبنية القانونية والمؤسسية لوزارة العدل.
- ب- **الفصل الثاني:** التحليل الرباعي للبيئة الداخلية والخارجية لوزارة العدل.
- ج- **الفصل الثالث:** إطار الخطة (رؤيتها، رسالتها، قيمها الجوهرية، محاورها وأهدافها الفرعية....).
- د- **الفصل الرابع:** مصفوفة الأنشطة والبرامج والأهداف.

وتألف الفصل الأول (منهجية إعداد الخطة والبنية القانونية والمؤسسية لوزارة العدل) من ثلاثة عناصر، هي:

- 1- **العنصر الأول:** منهجية (الطريقة والإجراءات) إعداد الخطة: سارت الخطة خلال إعدادها بـ 5 مراحل، هي:
 - أ- مرحلة الشراكة القائمة على: إشراك أكبر عدد من الموظفين، والتزام الإدارة العليا (الوزير، الأمين العام)، ودعم الشركاء الخارجيين.
 - ب- مرحلة تحديد اتجاهات الإصلاح الشامل في المملكة، وتوظيف نتائج ذلك الإصلاح للتخطيط والتطوير المؤسسي، مثل: التعديلات الدستورية، ميثاق النزاهة الوطنية، وتعزيز الأداء الحكومي والشفافية.
 - ت- مرحلة تحديد المصادر المرجعية المتاحة، والاعتماد على تلك المصادر (التشريعات، المواثيق، الرسائل الملكية....).
 - ث- مرحلة تشكيل فريق العمل من موظفي وزارة العدل؛ لتشخيص بنية وزارة

العدل وتقييمها ورسم التدخلات اللازمة لتطويرها .

ج- مرحلة تحليل البيئة الداخلية (مواطن قوتها وضعفها الداخلي) والخارجية (فرصها المتاحة وتهديداتها) لوزارة العدل .

2- **العنصر الثاني**: منهجية بناء مؤشرات الأداء وآلية قياسها:

للقوف على مدى التقدم، الذي ستحرزه الخطة الاستراتيجية لوزارة العدل - في حال تنفيذها خلال سنواتها الثلاث-، فقد: وضعت مؤشرات أداء لمحاور الاستراتيجية الخمسة وأخرى للأهداف الفرعية (ال 26) المنطوية تلك المحاور ، بناء على المخرجات المتوقعة منها .

3- **العنصر الثالث**: البنية القانونية والمؤسسية لوزارة العدل: انصب هذا العنصر

على مبرر إنشاء وزارة العدل، والهيكل التنظيمي لهذه الأخيرة المستمد من نظام تنظيمها لسنة 2004، المؤلف من 19 وحدة إدارية تتفاوت في حدود سلطاتها ومسؤوليتها: الأمين العام. جهاز التفتيش القضائي. المعهد القضائي. دائرة اشهار الذمة. وحدة الرقابة الداخلية. ومديريات: الموارد البشرية، الشؤون الإدارية، الشؤون المالية، تكنولوجيا المعلومات، الاتصال، الأبنية والمشاريع، الشؤون القانونية، التعاون الدولي، وحدة دعم الحلول البديلة وإدارة الدعوى، حقوق الإنسان وشؤون الأسرة، وحدة قضاة المستقبل، وحدة السياسات والتطوير المؤسسي، وحدة السجل العدلي، وحدة مراكز الإصلاح والتأهيل .

بينما الفصل الثاني (تشخيص بيئة وزارة العدل، وتحليلها)، فقد اشتمل على أربعة عناصر، هي:

1- **العنصر الأول**: رصد ما تم انجازه من الخطط الاستراتيجية لوزارة العدل

في الفترة 2000-2012، المتمثلة في الخطة الاستراتيجية لتطوير القضاء 2004-2006، الخطة الاستراتيجية لتطوير القضاء 2007-2009، الخطة

الاستراتيجية الخامسة لتطوير القضاء 2008-2012، واستراتيجية الاتصال والعلاقات العامة لوزارة العدل والمجلس القضائي.

2- **العنصر الثاني:** تشخيص وتحليل آلية بناء وتنفيذ الخطة الاستراتيجية لوزارة العدل 2004-2012 : اشتمل هذا العنصر على اربعة مكونات، هي **مواطن القوة** المتمثلة في الانطلاق من بعض الأهداف الوطنية (كلنا الأردن، الاجندة الوطنية..) والمبادرات الملكية وتوجهات الدولة، وإشراك الموظفين في التخطيط. و**مواطن الضعف والتحديات** المتمثلة في تعدد الخطط، ضعف مشاركة الموظفين من المستوى الافقي (القيادات)، ضعف الاستقرار الوظيفي من جراء التشكيلات، غياب الخطط التنفيذية، التداخل بين وزارة العدل والمجلس القضائي، وغياب آليات المراقبة والتقييم. و**الفرص** المتمثلة في طول تاريخ المؤسسة القضائية وعرققتها، التوجه لمأسسة العلاقة بين وزارة العدل والمجلس القضائي، والمانحين الدوليين. و**التوقعات المستقبلية** والمتمثلة

في تميز الاداء الحكومي والشفافية (جائزة الملك عبدالله الثاني)، ورفع كفاءة وفعالية مؤسسات قطاع العدالة.

3- **العنصر الثالث:** تشخيص الإطار التشريعي وتحليله : اشتمل هذا العنصر على اربعة أجزاء، هي: **مواطن القوة** المتمثلة في وضوح المرجعيات في قضية استقلال القضاء، توفر الأرادة للتطوير والاستجابة للمستجدات، إمام الموظفين بالتشريعات ومواكبتهم للتطورات المحلية والدولية، وتوفر خارطة طريق لاستقلال الجهاز القضائي من خلال تطوير قانون السلطة القضائية. و**مواطن الضعف والتحديات** المتمثلة في عدم وضوح العلاقة بين وزارة العدل والمجلس القضائي، التباطئ في سن مسودات القوانين، غياب دراسات الأثر التشريعي... الخ. و**الفرص** المتمثلة في التعديلات الدستورية،القضاة الأكفاء، والمشاريع الممولة

من الدعم الخارجي. **والتوقعات المستقبلية** المتمثلة في مراجعة وتطوير العديد من التشريعات لا سيما تلك التي تتطلبها التعديلات الدستورية.

4- **العنصر الرابع:** تشخيص الإطار المؤسسي لوزارة العدل وتحليله : تألف هذا

العنصر على أربعة أجزاء، هي **مواطن القوة** المتمثلة في توفر إرادة سياسية داعمة لعملية التطوير والتحديث، الدعم اللوجستي المقدم للمحاكم النظامية، الربط الإلكتروني، ونظام حوافز الموظفين. و**مواطن الضعف والتحديات** المتمثلة في كثرة التشكيلات، الفجوة بين الهيكل التنظيمي والمواقع الفعلية، نقص الموارد المالية، وضعف مؤسسة الإعلام والاتصال. والفرص المتمثلة في الدعم السياسي من رأس الدولة والدعم من الشركاء داخل المملكة وخارجها وجائزة الملك عبدالله الثاني لتميز الاداء الحكومي والشفافية. **والتوقعات المستقبلية** المتمثلة في تطوير الاداء الفردي والمؤسسي.

في حين كان **الفصل الثالث** (إطار الخطة الاستراتيجية) يدور حول مكونات الخطة

المستمدة من التوقعات المستقبلية على مستوى التحليل البيئي، **وتلك المكونات هي:**

1- **الرؤية:** "مؤسسة مميزة وكفؤة داعمة لاستقلال القضاء وسيادة القانون ومكملة للجهود الوطنية ومعززة لثقة المجتمع".

2- **الرسالة:** "المساهمة في تهيئة بيئة قضائية نزيهة وشفافة ورسم السياسات والأطر التشريعية العصرية للنهوض بعملية التقاضي والمساندة القانونية بكفاءة، لضمان رعاية حقوق المواطنين وصون حرياتهم وحمايتهم وتيسير سبل الوصول للعدالة، وتعزيز الشراكة مع الجهات المحلية والدولية، من خلال ترسيخ بنية مؤسسة عصرية، وتوفير كوادر مؤهلة متخصصة".

3- **برامج الاستراتيجية وخطتها التنفيذية:** خمسة برامج هي: برنامج

التشريع والقوانين (برنامج مراجعة التشريعات وتطويرها)، برنامج بناء القدرات

المؤسسية تنظيميا وتكنولوجيا. برنامج الدراسات والبحوث والخطط والموازنات وتقييم الأداء والبرامج. برنامج التدريب والتخصص. وبرنامج الإعلام والاتصال والتواصل والتثقيف والتوعية.

4- **القيم الجوهرية:** النزاهة والشفافية، العدالة والمساواة، الإنتماء، التميز والإبداع، العمل بروح الفريق، الجودة والتحسين المستمر، والتواصل والتنسيق والتعاون.

5- **المحاور والأهداف الفرعية:** خمسة محاور ينطوي تحتها جميعا 26 هدف فرعي، بمعدل 5 أهداف فرعية لكل محور، **وتلك المحاور هي:**

أ- المحور الأول: المساهمة في تطوير منظومة النزاهة الوطنية من خلال قضاء مستقل وفعال. **أهداف المحور الأول، ومؤشرات ادائها:**

- **الهدف 1:** تعزيز بيئة قضائية نزيهة وداعمة لاستقلال الجهاز القضائي. **مؤشر أداء الهدف 1:** عدد من التطويرات والتحديثات تم تنفيذها في مجال تحسين معايير وبيئة عمل القضاة وأعاونهم وموظفي المحاكم.

- **الهدف 2:** المساهمة في تعزيز قدرات القضاة وإكسابهم المهارات الضرورية للوصول إلى أحكام قضائية ذات جودة عالية. **مؤشرات أداء الهدف 2:** التطورات والتحديثات التنظيمية والمؤسسية في البيئة التدريبية، عدد دورات التدريب التخصصي السنوية، زيادة أعداد المتدربين في المعهد القضائي.

- **الهدف 3:** المساهمة في تطوير وتحديث نظم الرقابة والتفتيش القضائي. **مؤشر أداء الهدف 3:** زيادة فعالية وكفاءة عمل جهاز التفتيش القضائي في إطار معايير التفتيش المطورة والمحدثة.

- **الهدف 4:** إدخال مفاهيم النوع الاجتماعي في عملية التقاضي.
مؤشرات أداء الهدف 4: عدد دورات النوع الاجتماعي، زيادة نسبة التحسن في مفهوم النوع الاجتماعي بعد إدخال المفهوم في عملية التقاضي.

ب- المحور الثاني: المساهمة في تطور منظومة التشريعات والقوانين في مؤسسات العدالة.

أهداف المحور الثاني، ومؤشرات ادائها:

- **الهدف 1:** تحديث وتطوير التشريعات بما يتناسب مع التعديلات الدستورية. **مؤشر أداء الهدف 1:** نسبة التشريعات ذات العلاقة بالتعديلات الدستورية التي تم تطويرها وتحديثها من مجموع المنظورة.

- **الهدف 2:** تأمين الاستقرار في التشريعات الاساسية، بتحسين القوانين والتشريعات من الثغرات القانونية. **مؤشرات أداء الهدف 2:** عدد القوانين والتشريعات التي تم تحسينها من الثغرات التشريعية، عدد التشريعات التي تم اعداد مسودات مشاريع معدلة لها، عدد مسودات التشريعات التي تمت المساهمة من قبل الوزارة في تحديثها وتعديلها.

- **الهدف 3:** تنمية القدرات والكفاءات في مجال الصياغة التشريعية. **مؤشرات أداء الهدف 3:** عدد الموظفين والقضاة المتدربين على الصياغة التشريعية من مجموع المستهدفين حسب الوظيفة، الدورات والزيارات الدراسية في موضوع الصياغة التشريعية، تجهيز الدائرة القانونية وإصدار عدد من المجلات الإلكترونية ودليل ارشادي للصياغات التشريعية.

ت- المحور الثالث: تعزيز المؤسسة وتجذير ثقافة التميز. أهداف المحور الثالث، ومؤشرات أدائها:

- **الهدف 1:** تعزيز دور القيادات العليا في رسم وبلورة السياسات والاستراتيجيات. **مؤشر أداء الهدف 1:** نسبة المشاركين من القيادات العليا في مجال رسم السياسات والاستراتيجيات.

- **الهدف 2:** تفعيل دور وحدة التطوير المؤسسي لضمان حسن تنفيذ الخطط والبرامج. **مؤشر أداء الهدف 2:** نسبة التحسن في أداء عمل وحدة التطوير المؤسسي في تنفيذ الخطط والبرامج وتقييم الأداء.

- **الهدف 3:** تعزيز الإدارتين المالية والإدارية ورفع قدرتهما لضمان تنفيذ خططهما وبرامجهما. **مؤشرات أداء الهدف 3:** عدد من التطويرات المؤسسية واللوجستية تم ادخالها على الإدارتين، نسبة التحسن في أداء عمل الإدارتين المالية والإدارية في مجال تنفيذ الخطط والبرامج والموازنات، نسبة التحسين في نتائج وترتيب وزارة العدل في جائزة الملك عبدالله الثاني للتميز.

- **الهدف 4:** تعزيز إدارة المعرفة وإدامتها. **مؤشرات أداء الهدف 4:** عدد من التطويرات المؤسسية واللوجستية تم ادخالها على إدارة المعرفة، تحسن في أداء عمل إدارة المعرفة في مجال حصر مصادرها وتعميم الاستفادة منها.

- **الهدف 5:** تعزيز إدارة وتنمية الموارد البشرية. **مؤشرات أداء الهدف 5:** عدد من التطويرات المؤسسية واللوجستية تم ادخالها على إدارة البشرية، تحسن في أداء عمل إدارة الموارد البشرية في مجال قدرتها التنموية والمؤسسية والوظيفية (الادوار والمهام والمسؤوليات والتأهيل ..) .

ث- **المحور الرابع:** المساهمة في رفع كفاءة وفعالية مؤسسات قطاع العدالة.

أهداف المحور الرابع، ومؤشرات أدائها:

- **الهدف 1:** تحسين البنى التحتية لمرافق العدالة. **مؤشر أداء الهدف 1:**

تنفيذ الخطط الاستثمارية المتوقعة في مرافق العدالة حسب الأولوية ووفقا للجدول الزمني والموازنة.

- **الهدف 2:** التوسع في إدخال التقنية الحديثة للتفاعل مع مؤسسات قطاع

العدل للوصول إلى المصادر المعلوماتية والخدماتية بيسر وسهولة.

مؤشرات أداء الهدف 2: عدد من التقنيات الحديثة تم ادخالها في

مؤسسات العدالة لتسهيل تدفق المعلومات، زيادة المعلومات بما فيها

الاحصائية المتوفرة لقطاع العدالة على شبكة الانترنت وفي التقارير

السنوية وغيرها.

- **الهدف 3:** المساهمة في ضمان تنفيذ سريع للقضايا المفصولة تحقيقا

للعدالة الناجزة. **مؤشر أداء الهدف 3:** زيادة معدلات تنفيذ القضايا

المفصولة.

- **الهدف 4:** المساهمة في تخفيف أعباء المحاكم وتحسين الأداء لضمان

تقصير أمد التقاضي. **مؤشر أداء الهدف 4:** انخفاض معدل عدد

القضايا الواردة والمدورة لكل قاضي بالمقارنة بالسنوات السابقة.

- **الهدف 5:** المساهمة في تطوير نظام العدالة الجنائية وفق أحدث

المعايير والممارسات الفضلى. **مؤشرات أداء الهدف 5:** عدد من

التطويرات المؤسسية واللوجستية تم ادخالها على نظام العدالة

الجنائية، عدد من الأنشطة والتدخلات تم تنفيذها في إطار الخطة

التنفيذية لاستراتيجية العدالة الجنائية 2013-2018 .

- **الهدف 6:** المساهمة في تطوير وتحديث الخدمات المقدمة للجمهور في المحاكم. **مؤشرات أداء الهدف 6:** عدد من التحسينات والتطويرات تم إدخالها في إجراءات المحاكم ونوعية الخدمة للجمهور، زيادة نسبة رضا المواطنين مستخدمي المحاكم عن جودة الخدمات المقدمة إليهم.
- **الهدف 7:** تطوير العلاقة بين مؤسسات العدالة وتنمية أسس التعاون مع المؤسسات الدولية. **مؤشر أداء الهدف 7:** عدد من التطويرات المؤسسية والمنهجية وآليات التواصل تم إدخالها لتحسين العلاقة بين مؤسسات العدالة والمؤسسات الدولية .

ج- المحور الخامس: ضمان تيسير الوصول للعدالة والمساهمة في تعزيز ثقة المجتمع بالقضاء وتحسين ثقافته القانونية. **أهداف المحور الخامس، ومؤشرات أدائها:**

- **الهدف 1:** تحسين آليات المساعدة القانونية وتسهيل وصول المستفيدين للخدمة المجانية. **مؤشرات أداء الهدف 1:** عدد من التحسينات تم ادخالها على آليات المساعدة القانونية المجانية.
- **الهدف 2:** تطوير البنية المؤسسية في مجال الاتصال والإعلام وإيجاد مبادئ وسياسات توجيهية ومواد إعلامية واضحة وسهلة. **مؤشرات أداء الهدف 2:** عدد من التطويرات المؤسسية والمنهجية تم ادخالها على وحدة الإعلام والاتصال، عدد من المواد الاعلامية تم نشرها تخاطب الجمهور على مختلف المستويات.
- **الهدف 3:** تعزيز مشاركة المواطنين في السياسات المتخذة في قطاع العدالة بما يضمن لهم الحق بالإطلاع والوصول إلى المعلومات

بسهولة ويسر. **مؤشرات أداء الهدف 3:** عدد من التطويرات المؤسسية والتنظيمية تم إدخالها لتسهيل مشاركة المواطنين في رسم السياسات، زيادة عدد المواطنين المشاركين في رسم السياسات في قطاع العدل.

- **الهدف 4:** مأسسة علاقة التعاون مع نقابة المحامين. **مؤشرات أداء**

الهدف 4: عدد من التحديثات التشريعية والمؤسسية تم إدخالها لتطوير التعاون مع نقابة المحامين، وضع خطة عمل مشتركة بين مؤسسات العدالة ونقابة المحامين ويجري العمل على تنفيذها.

- **الهدف 5:** تعزيز التعاون مع كليات الحقوق. **مؤشرات أداء الهدف 5:**

عدد من التحديثات التشريعية والمؤسسية تم إدخالها لتطوير التعاون مع كليات الحقوق. وضع خطة عمل مشتركة بين مؤسسات العدالة وكليات الحقوق ويجري العمل على تنفيذها.

- **الهدف 6:** تعزيز التعاون والتنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني.

مؤشرات أداء الهدف 6 : عدد من التحديثات التشريعية والمؤسسية تم إدخالها لتطوير التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني، وضع خطة عمل مشتركة بين مؤسسات العدالة ومؤسسات المجتمع المدني ويجري العمل على تنفيذها.

- **الهدف 7:** المساهمة في دمج الثقافة القانونية في الانظمة التعليمية.

مؤشرات أداء الهدف 7 : عدد المناهج التعليمية التي أدخلت فيها الثقافة القانونية، عدد الأنشطة القانونية المنفذة بالتعاون مع المؤسسات التعليمية لتعزيز التوعية القانونية.

ثانياً: استراتيجية وزارة العدل، وخطتها التنفيذية للسنوات 2014-2015، من منظور نقدي:

بعد قراءة الاستراتيجية ومسودة خطتها التنفيذية من مناظير التخطيط الاستراتيجي وتميز الأداء المؤسسي وحقوق الطفل، فقد سجل عليهما نوعين من الملاحظات، وهما:

أ: الملاحظات العامة:

- 1- الخطة جاءت على شكل فصول، وغاب عنها فصل « طبيعة العلاقة بين وزارة العدل والمجلس القضائي واتجاهها المستقبلي »، وبعض فصولها اشتملت على أكثر من عنوان يصلح كل منها أن يكون فصل لوحده، مثل الفصل الأول « المنهجية والبيئة القانونية والمؤسسية لوزارة العدل»، الذي يمكن تجزئته إلى ثلاثة فصول، الأول عنوانه « منهجية إعداد الخطة الاستراتيجية لوزارة العدل، ومراقبة تنفيذها
- 2- وتقييم مخرجاتها ونتائجها»، والثاني عنوانه « الاطاران التشريعي والتنظيمي لوزارة العدل»، والثالث عنوانه « الدور الفعلي والمتوقع لوزارة العدل في تحقيق الأهداف الوطنية والمبادرات الملكية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان والتوجهات التنموية العالمية الجديدة».
- 3- بالرغم من أن الخطة كما يظهر من عنوانها لوزارة العدل، إلا أنها لبعض مؤسسات قطاع العدالة المتمثلة في وزارة العدل والمجلس القضائي.
- 4- في عالم الإدارة القائمة على التميز يفترض أن تعد خطط المؤسسات من التغذية الراجعة من مقدمي وملتقي خدماتها وشركائها ومورديها او مزودها بالسلع والخدمات، وما وجد في الخطة محل الدراسة أنها كانت من صنع موظفي وزارة العدل فقط.
- 5- غاب عن الخطة منهج التحليل الرباعي وفق مبدأ النظام (مدخلات وزارة العدل، وعملياتها، ومخرجاتها ونتائجها).
- 6- بالرغم من أن وزارة العدل مشاركة في المراحل الست لجائزة الملك عبدالله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية في الفترة 2002-2013، ومن المتوقع

- ان تشارك في المرحلة السابعة 2014-2015 ، إلا أن الخطة لم تشر إلى مستوى الاداء الفعلي لوزارة العدل في الجائزة، ولم تعكس مواطن التحسين، التي اوصت بها تقارير تقييم مركز الملك عبدالله الثاني للتميز بصفته الجهة المنظمة للجائزة.
- 7- اشتمال الخطة على أهداف غير ذكية smarttr .
- 8- خلو الخطة من مؤشرات أداء لها قيم فعلية وأخرى مستهدفة.

ب: الملاحظات الخاصة:

- 1- عدم وضوح علاقة وزارة العدل بقطاع الطفل، بدليل قلة تكرار العبارات المرتبطة بهذه القطاع في الخطة مدار البحث، وعموميتها. ففي الخطة ذكرت العبارات التالية: مشروع قانون الأحداث، مشروع قانون حقوق الطفل، الموامة بين التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية... في مجالات حقوق الإنسان والمرأة والطفولة... إدخال مفاهيم النوع الاجتماعي في عملية التقاضي، ادخال مفهوم ميزانية الطفل في الميزانية وتطبيق النماذج الصديقة للطفل.

وبناء على هذه الملاحظات، يمكن القول بأن على وزارة العدل أن تحدد بدقة مايلي:

- 1- دورها في مجال عدالة الأطفال (ضحايا الجريمة، والشهود عليها، ومرتكبيها)، وما ينقصها في ذلك ويمكن تلميته في غضون 3 سنوات (2014-2016).
- 2- نظرتها إلى النوع الاجتماعي على مستوى متلقي خدماتها من الأطفال، وما ينقصها في ذلك ويمكن تلميته في غضون 3 سنوات (2014-2016).
- 3- تقييمها لمواردها المالية في مجال عدالة الأطفال.
- 4- تحديدها لمستواها في جائزة الملك عبدالله الثاني لتمييز الاداء الحكومي والشفافية، على مستوى معيار القيادة/ المسؤولية المجتمعية/ تكافؤ الفرص بين الجنسين.

ثالثاً: حجم الأنشطة التنفيذية الخاصة بالطفل في إطار استراتيجية وزارة العدل وخطتها التنفيذية للسنوات 2013-2014 قبل وبعد ورشة العمل المعقودة في الفترة 17-02 آذار 2014 :

بعد قراءة مسودة الخطة التنفيذية لاستراتيجية وزارة العدل، فلم يكن هناك سوى نشاط واحد (الموازنة الصديقة للطفل) مدرج تحت نشاطات الهدف الرابع (إدخال مفاهيم النوع الاجتماعي في عملية التقاضي) المنبثق عن المحور الأول (المساهمة في تطوير منظومة النزاهية الوطنية من خلال قضاء مستقل وفعال)، لكن بعد اخضاعها للتغذية الراجعة عليها من ورشة العمل التدريبية، التي عقدتها المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي في فندق «الشيراتون»، في الفترة 17-20 آذار من عام 2014 ، فقد اصبحت محاورها تشتمل على 49 نشاط رئيس موزعة على 126 نشاطا فرعيا، بحوالي 3 أنشطة فرعية لكل نشاط رئيس، وما يؤكد ذلك معطيات الجدول التالي:

الجدول (1): توزيع محاور الخطة التنفيذية وأهدافها حسب عدد الأنشطة الرئيسية والتفصيلية الخاصة بالطفل

رقم المحور	رقم الهدف المنبثق عن الهدف	عدد الأنشطة الرئيسية الخاصة بالهدف	عدد الأنشطة التفصيلية الخاصة بالهدف
1	1	4	7
	2	5	8
	3	3	8
	4	1	1
	مجموع نشاطات المحور الأول	13	24
2	1	3	8
	2	1	3
	3	1	3
	مجموع نشاطات المحور الثاني	5	14
3	1	3	5
	2	3	5
	3	2	9
	4	2	5
	5	1	5
	مجموع نشاطات المحور الثالث	11	29
4	1	1	2
	2	1	5
	3	2	6
	4	1	3
	5	4	8
	6	1	4
	7	2	7
	مجموع نشاطات المحور الرابع	12	35

5	1	1	5
5	1	2	
4	2	3	
2	1	4	
2	1	5	
2	1	6	
4	1	7	
24	8	مجموع نشاطات المحور الخامس	
126	49	مجموع تشاطات المحاور الخمسة	



المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي
مكتب الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
ص. ب: 852122 عمان 11185 الأردن
عمان، الأردن

priamman@penalreform.org

www.penalreform.org

www.primena.org